التراث العمراني بين حتمية توسع التجمعات الحضرية الجوارية وضرورات الحفاظ

(دراسة حالة: (بلدية المعاضيد))

سليمة صوشي[١]، بوجمعة خلف الله[٢]

[٢]مخبر التقنيات العمرانية و المحيط

معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة، الجزائر

العنوان البريدي: تعاونية السكنية صوشي بن يحي مقابل شبه الطبي، المسيلة، الجزائر

الرمز البريدي :٢٨٠٠٠

[1]*E-mail: salimasadz@gmail.com*

Access this article online	
Quick Response Code:	**Website:** *www.uqu.edu.sa/jea* **E-mail:** *jea@uqu.edu.sa* **Table of Contents - Current issue:** *https://uq.sa/43mMzG*

© Umm Al-Qura University Journal for E & A, Vol.9 Issue No.1, pp.1-15 October 2018

Under Legal Deposit No. ***p- ISSN:*** *1658-4635 /* ***e- ISSN:*** *1658-8150*

التراث العمراني بين حتمية توسع التجمعات الحضرية الجوارية وضرورات الحفاظ

(دراسة حالة: (بلدية المعاضيد))

سليمة صوشي[١]، بوجمعة خلف الله[٢]

[٢]مخبر التقنيات العمرانية و المحيط

معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة، الجزائر

العنوان البريدي: تعاونية السكنية صوشي بن يحي مقابل شبه الطبي، المسيلة، الجزائر

الرمز البريدي :٢٨٠٠٠

[1]*E-mail: salimasadz@gmail.com*

الملخص

نظرا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي تمر بها المجتمعات الحضرية والتي تؤثر على استعمالات المجال الحضري كنتيجة حتمية لتزايد حاجيات سكانها و تجسيدا للبرامج التنموية التي من شأنها أن ترتقي بمستوى تحضر مجتمعاتها، ونتيجة لندرة الاراضي الحضرية القابلة للتعمير، توسعت عمرانيا التجمعات الحضرية نحو المجالات المجاورة و المخصصة لوظائف اخرى كالمواقع الاثرية على وجه التحديد، مما جعل من هذا الامتداد خطرا يتربص بهذه الاخيرة ويهدد استمرار تواجدها برغم ما تمثله من بعد ثقافي واقتصادي لمجتمعاتها.

اعتمادنا على المنهج الوصف التحليلي، وبمقاربة قانونية تسييرية نستعرض تداعيات هذه الإشكالية على النظام العمراني العام لمدينة «بشارة» ببلدية المعاضيد الجزائرية، وما يترتب على عدم التحكم المجالي لهذه الأخيرة على المجالات المجاورة ونخص بالذكر الموقع الأثري «قلعة بني حماد» .

انطلاقا مما سبق سنقوم في هذه الورقة البحثية بدراسة الانعكاسات السلبية للامتداد المجالي للتجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد على الموقع الأثري «قلعة بني حماد» كنموذج مع إعطاء بدائل لمخططات التوسع العمراني الحالية من جهة والبحث عن سبل لتثمين هذا الارث من جهة ثانية وفق معايير مستوحاة من عمق تراثنا العمراني و المعماري وتراكماته مع إدخال أفكار لتجارب ناجحة و إعادة صياغتها وفق متطلبات الهوية العمرانية.

الكلمات المفتاحية: التراث العمراني- ضرورات الحفاظ - التوسع العمراني – الموقع الأثري «قلعة بني حماد».

١. المقدمة

يعتبر التراث العمراني الشاهد المادي على حضارة الشعوب التي ولى زمانها دون اغلاق نافذة التواصل بين الماضي والحاضر لقراءة هذه الارث الناتج عن تكاتف عدة عوامل مختلفة، و نظرا لهذه القيمة التاريخية الثقافية الحضارية التي لا يستهان بها اصبحت هوية ثقافية ومراكز جذب سياحي لتكون بذلك من اهم دعائم التنمية الثقافية والاقتصادية لدى شعوبها، الأمر الذي جعل من الجهات الرسمية تسعى لتلبية متطلبات المجتمع الحضري الحديث في اطار تفاعل وتناغم مع المناطق الاثرية الكائنة بمحيطها العمراني لأن المدن عناصر ديناميكية غير ثابتة عمرانياً ولا سكانياً عبر الزمن.

إلا ان طرفي الدراسة المتكاملين من حيث هدف التنمية والاستمرارية الحضرية، والمتناقضين من حيث الحيز المجالي جعل عملية الموازنة فيما بينهما بالغة الصعوبة وفي بعض الحالات تكاد ان تكون مستحيلة ولا شك أن حالة الدراسة «مدينة قلعة بني حماد» ببلدية المعاضيد بالمسيلة أحد شواهد هذه الإشكالية و التي صغناها وفق التساؤلات التالية:

١. وفق أية استراتيجية تتوسع التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد؟، ما هي الأضرار الحالية والمستقبلية لهذا التوسع على الموقع الأثري «قلعة بني حماد»؟

٢. كيف يُمكن التحكم بالتوسع العمراني للتجمعات الحضرية لبلدية المعاضيد حفاظا على الموقع الأثري «قلعة بني حماد» وما اليات تثمين هذا الارث ؟

يمكننا الخروج من هذه الاشكالية من خلال الإجابات الافتراضية التي نقترحها من وجهة اختصاصنا العلمي على نحو التالي:

١. استمرار الزحف العمراني للتجمعات الحضرية المجاورة نحو الموقع الاثري «قلعة بني حماد « يترتب عليه تدهور فيزيائي ينعكس بدوره سلباً على البعد الثقافي والاقتصادي المحلي و الوطني.

٢. تتوسع التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد وفق مخططات مدروسة في بعض الحالات، ولكنها في أكثر الحالات ارتجالية من دون دراسة مسبقة لمواجهة المتطلبات الآنية للمجتمع المحلي دون الرجوع الى أدوات التهيئة و التعمير المصادق عليها.

٢. أهداف البحث و منهجه:

من خلال ما تم الخوض به نصبو من ورقتنا البحثية هذه إلى بلوغ الأهداف الآتية:

١. تحديد الخلفيات وحصر حجم الآثار المترتبة عن عدم التحكم بعملية توسع التجمعات الحضرية ببلدية المعاضيد (مجاليا وسكانياً) على الموقع الاثري، وايجاد بدائل لمخطط التوسع العمراني الذي يضمن عدم تداخل المجالين.

٢. ايجاد أساليب لتثمين هذا الموروث الذي يُعد مكسبا للمنطقة.

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر بكل سهولة ومنطقية سيكون تعاملنا مع موضوع الدراسة وفق أسلوب مراد (IMRAD)[١] وبإسقاط هذا الأسلوب نقسم عملنا إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

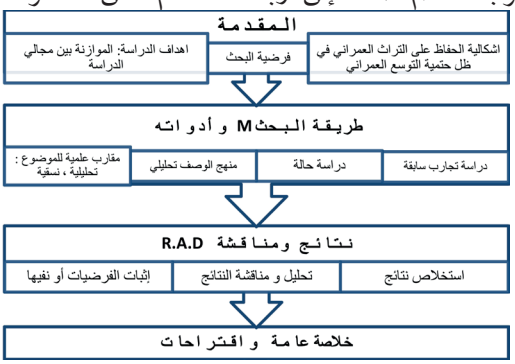

الشكل رقم (01):هيكلة مجريات الدراسة بأسلوب مراد Imrad

١. وهذا المصطلح اختصار (Introduction Methods Results And Discussion) و هو من أشهر الاساليب التي تسهل على الباحثين عرض المادة العلمية، وتستخدم بمختلف التخصصات التي تستند على دراسة الحالة (المنهج التجريبي) والميدان.

بمنهج بحث وصف تحليلي ندرس مدلولات طرفي الدراسة للوصول الى نتائج اكثر رصانة، و للتحكم اكثر بمجريات الدراسة يتوجب علينا الاستعانة بمقاربات علمية نحددها كما يلي:

١. **المقاربة التحليلية:** تكمن نجاعة هذه المقاربة في فهم العلاقة الخطية المباشرة بين السبب والنتيجة لكل مدلول على حدة.

٢. **المقاربة الاتساقية:** نستعين بهذه المقاربة لإعطاء تفسيرات واجابات للعلاقة الجدلية والمركبة بين مدلولي الدراسة بقصد كشف طبيعة العلاقة المعقدة والمتعددية لإدراكها من جهة، والموازنة فيما بينها لضمان تنمية شاملة من جهة اخرى.

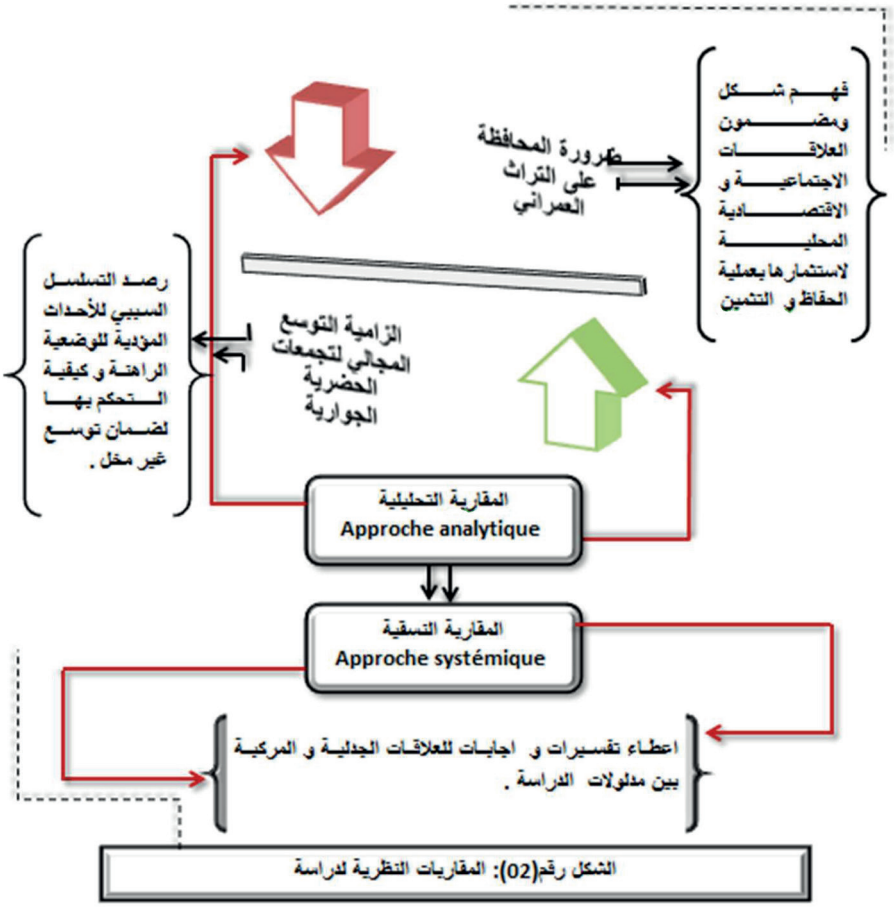

الشكل رقم(02): المقاربات النظرية لدراسة

وحتى تكون لنا رؤية شاملة بموضوع الدراسة، نتطرق لدراسة تجارب سابقة لخصناها في الجدول أدناه:

تجارب سياسة الحفاظ	القصبة (مدينة الجزائر)	حي اليهود-حفصة (تونس)	مدينة فاس (المغرب)	مدينة صنعاء (اليمن)	مدينة روان Rouen(فرنسا)	مدينة لاهور (باكستان)
بطاقة تعريفية	تحوي ٢٠٠٠ وحدة سكنية من أصل ٨٠٠٠ وقصر الداي وحصن وبرج عسكري صنفت ضمن قائمة اليونسكو كتراث انساني سنة ١٩٩٢م.	تضم المدينة ١٥٠٠٠ وحدة سكنية منها ٨٠٪ مستها التعديلات، وعمليات الحفاظ كانت الأول ما بين ١٩٧٠- ١٩٨٠ مست ٩٥ وحدة والثانية كانت ما بين ١٩٨١-١٩٩٣ مست ٦٠٠ وحدة وبناء ٤٠٠ وحدة سكنية فازت بجائزتي أغا خان ٨٣ و ٩٥.	تحوي ١٣٣٨٥ وحدة سكنية لم تغطي العملية إلا حوالي ٢٠٠ وحدة وقد تغير نمط الملكية إلى إيجار مما أدى إلى تدهور الكثير من البيوت.	تضم ما يقرب من ٦٥٠٠ برج سكني ملكية خاصة ابتدأت مبادرة الحفاظ سنة ١٩٨٠ وتوجت بإدراج المدينة في قائمة اليونسكو، وحازت على جائزة أغا خان للتراث ١٩٩٥.	رغم التدمير الذي طالها بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها ما زالت تحتفظ بالعديد من المباني التاريخية ذات القيمة المعمارية، وهي أول مدينة فرنسية التي اعتمدت نظام ممرات المشاة من أجل أحياء المنطقة وتحسين الشارع وترميم المباني	يعود عمرها إلى أكثر من ألف سنة إلا إنها دُمرت تماماً في القرن الثالث عشر وأعيد اعمارها حتى مطلع القرن الثامن عشر. بعد استيلاء الاستعمار الإنجليزي عليها عام ١٩٥٨ قام بهدم الأسوار والخنادق المحيطة بها وتحويلها إلى حديقة تحيط بالمنطقة القديمة.

تجارب سياسة الحفاظ	القصبة (مدينة الجزائر)	حي اليهود-حفصة (تونس)	مدينة فاس (المغرب)	مدينة صنعاء (اليمن)	مدينة روان Rouen(فرنسا)	مدينة لاهور (باكستان)
الإطار التسييري و القانوني	- تعاون الجهات الادارية العاملة على احياء التراث في اطار تنظيمي محدد للأدوار . - تكامل التشريعات واحترافها على ادق التفاصيل	- عمل الهيئات الادارية للحفاظ في اطار تنظيمي مفصل. - اهتمام شديد بقانون الحفاظ وبه تفاصيل للبنود و اساليب التنفيذ.	- الهيئات الادارية للحفاظ تعمل بجهاز إنقاذ خاص بكل مدينة بالتنسيق مع هيئة الاثار. - القانون العام يحوي ادق التفاصيل بما لا يدع مجالا للتأويل.	- محدودية دور الهيئات العامة.	تم تأسيس هيئة حكومية للتخطيط تعمل على تحسين المناطق العامة المفتوحة ، كما اصدرت ادارة المدينة قانون ماليرا من اجل الحفاظ على هذه المناطق.	تم وضع مجموعة من السياسات والخطط لحماية المنطقة وصيانتها و تضمن توفير الامدادات المالية لتنفيذ المشروع ،كما تم وضع سياسات التي يجب تنفيذها خارج نطاق المدينة المسورة.
سياسة التعامل	وهي نموذج لسياسة الترحيل والترميم.	وهي نموذج لسياسة تجديد.	بيع المباني للأجانب بغرض المحافظة عليها، و تحويل السكنات إلى مرافق سياحية وحرفية لها جانب إيجابي للمحافظة، لكنه سلبي على المستوى الاجتماعي والثقافي.	الاهتمام الأولي بالمباني العامة بالإضافة الى مزج بين الاسلوب البناء التقليدي والحديث اثناء عمليات ترميم المساكن.	تم ترميم و تجديد المباني وازالة التعديات والحفاظ على الطابع العام للمنطقة و انجاز شبكة من شوارع للمشاة في مركز ورصفها بالأحجار.	تم اعداد قوائم للمباني ذات القيمة وازالة التعديات و منع المرور الالي في الشوارع الداخلية والاسواق وعمل مخطط طويل المدى للارتقاء بالمنطقة.
تمويل	تكفل الكلي لدولة في رسم سياسة الحفاظ وتنفيذها.	- المساعدة التقنية لجمعية حماية المدينة بالحافظة. - مساعدات المعهد القومي للآثار - المنح الدولية. - ميزانية مخصصة من الدولة.	- منظمات اليونسكو والبنك الدولي. - السلطات المحلية. - مساهمة القطاع الخاص و البنوك.	-الهيئات العالمية في السياسة العمرانية للحفاظ ومنظمة اليونسكو. - ميزانية مخصصة من الدولة.	- هيئة المدينة . - السلطات المحلية.	- هيئة التنمية. - المجلس المحلي. - قرض من البنك الدولي.
التوجه الاجتماعي	عدم وجود وعي جماهيري عام.	وعي جماهيري كامل بأهمية هذه المناطق وتجاوب مع المخططات التنظيمية.	الالتزام بمخططات الحفاظ كان نابع من المجتمع لقناعته بأهمية التراث الحضاري والعائد الثقافي والاقتصادي من أحيائه.	وعي جماهيري.	مشاركة اجتماعية في مخططات الحفاظ	مشاركة اجتماعية من خلال برنامج تحسين البيئة.
نتائج التجربة	نجاح محدود للمخطط نظرا لشح الميزانية.	حققت التجربة توازناً في الطابع المعماري والتكامل بين النسيج العمراني القديم والحديث وذلك لاتباع الأسلوب المرحلي الذي اثر بشكل كبير في نجاح التجربة .	نجحت التجربة في المحافظة على الطابع المعماري والعمراني للمدينة كما اتسمت بالقضاء عن البيروقراطية التسييرية لعدم مركزية الهيئات المسؤولة عن الحفاظ.	نجحت التجربة في تحسين الخدمات والمرافق نظرا لتوحد جهود السكان والهيئات المحلية والاجنبية .	نجحت التجربة في الحفاظ واحياء المركز التاريخي باقل تكلفة .	نجحت في خلق روح المشاركة الشعبية و تكاثف العمراني بالقطاعات الشاغرة بعرضها للبيع لتوفير الأموال لتأهيل المباني الاثرية وإنشاء هياكل قاعدية نفذتها الهيئات المعنية لتجنب الاضرار بالنسيج العمراني الاثري .

جدول رقم (٠١): نماذج من تجارب الحفاظ على التراث العمراني [١،٢،٤،٥،٨]

من خلال دراسة التجربة الوطنية وتجارب الدول المجاورة والعالمية يتضح جليا أن هناك شحاً بالميزانيات العامة التي تصرف على الحفاظ مقابل التراث العمراني الضخم الذي تزخر به هذه البلدان على سبيل المثال لا الحصر مما يحول دون تطبيق سياسات الحفاظ جذريا. لذا تم اللجوء إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية انتقائية لحماية التراث العمراني واستيعاب الديناميكية الحضرية، بالإضافة إلى إشراك مختلف الجهات الرسمية والمدنية في عملية الحفاظ نظرا لعدم قدرة الدول على تحمل المسؤولية كاملة.

٣. الأهمية الثقافية والتنموية للموقع الاثري «قلعة بني حماد»

تبعد المدينة الاثرية «قلعة بني حماد « مسافة ٣٦ كلم شمال شرقي عاصمة ولاية المسيلة، بإحداثيات خط طول ٤٥° و٥٠°شرقا وخط عرض ٣٥° و٥٠ ° شمالا وعلى ١٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر.

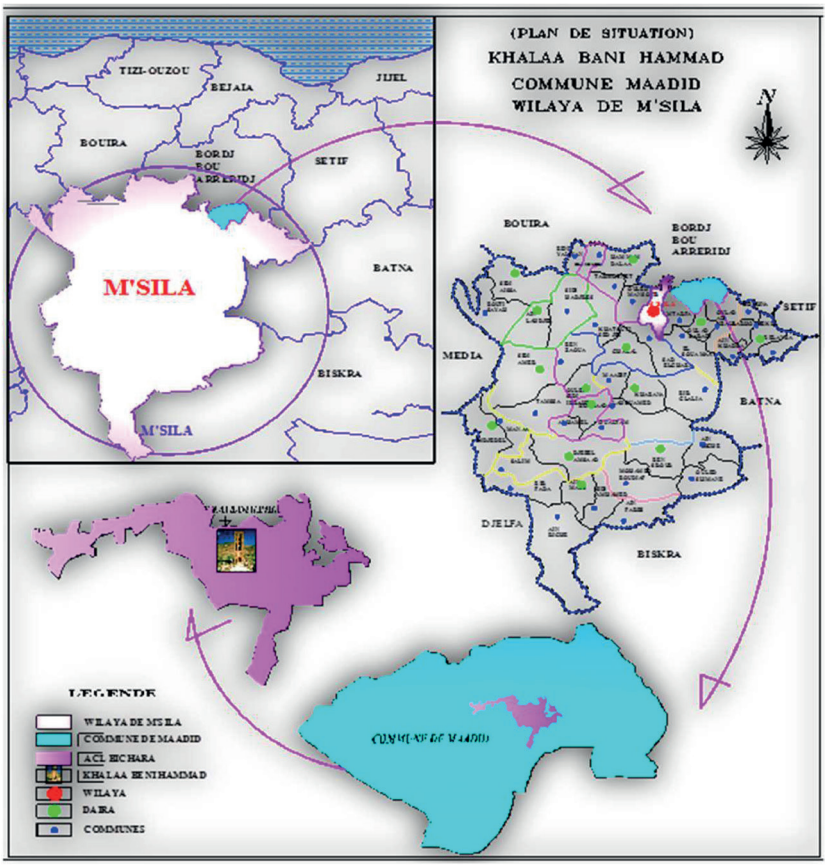

المخطط رقم (٠١):الموقع الجغرافي للموقع الاثري" قلعة بني حماد ".المصدر: مخطط ZET+معالجة

صنفته «منظمة اليونسكو» عام ١٩٨٠م كتراث انساني عالمي باعتبار القلعة من اهم القلاع التي اسسها المسلمون في تاريخهم في المغرب العربي، حيث اسسها الامير «حماد بن بلكين بن زيري بن الصنهاجي « عام ٣٩٨ هـ/١٠٠٧م بجبل المعاضيد لتكون قاعدة عسكرية لجيوشه على غرار مدينة» اشير « في بداية الامر، ثم اصبحت بعد سنوات قلائل حضارة للدولة الحمادية ابتداء من عام ٤٠٨ هـ/١٠١٨م. فأصبحت القلعة تنعم بمظاهر البزخ والترف بفضل الأمن والاستقرار الذى عاشته الدولة آنذاك لا سيما بعد الغزوة الهلالية الافريقية وما خلفته من اثار سلبية على عمران المدن الافريقية وكان من نتائجها فتح باب الهجرة على مصراعيه لذوي الثروة و الجاه من التجار والصناع والفنانين والحرفيين والعلماء والطلاب الى القلعة، فكان هؤلاء دفعا جديدا في ازدهار المدينة و تقدمها في الميادين المختلفة رشحها لأن تحتل المكانة البارزة في التجارة بين حواضر المغرب الاسلامي و صفها «ابو عبيد البكري» فقال عنها إنها كانت« مقصد التجار وبها تحل الرحال العراق والحجاز ومصر والشام وسائر بلاد المغرب، وهي اليوم مستفتي مملكة صنهاجي ». وهذا الادريسي يقول فيها هي « من اكبر البلاد قطرا واكثرها خلقا واغزرها خيرا واوسعها اموالا

واحسنها قصوراً ومساكن وخصبا وأعمها فواكه وقصبا، وحنطتها رخيصة ولحومها طيبة سمينة....»[٧].

توسعت المملكة الحمادية توسعا كبيرا خاصة بعهد» بلكين بن محمد « و «الناصر بن علناس» لتشمل مدن كثيرة بالجزائر ومدينة «فاس» بالمغرب الاقصى و مدينتي « صفاقس والقيروان» بتونس.

المخطط رقم (٠٢): الحدود التاريخية لدولة الحمادية [٣].

ولكن الازدهار الذي عرفته القلعة لم يدم طويلا. اذ سرعان ما أفل ودب فيها الاضمحلال واختفى بريقها بسبب ما تعرضت له المدينة من نكبات عنيفة هزت عمرانها وتركته قاعا صفصفا جراء الهجوم الهلالي (١٠٥٠م-١٠٥٢م) الذي رمى به الخليفة العباسي» المعز» «بنو حماد» جراء اعلانهم ولاءهم للفاطميين بالقاهرة، فهجرها سكانها و حكامها الى «مدينة بجاية» التي انتقل اليها مركز حكم الدولة الحمادية منذ سنة ٤٦١ هـ/١١٠٠ م، وبعد هذا التاريخ دخلت القلعة الحصينة طي النسيان ويحوم حولها الصمت، وهي الآن أطلال في حاجة لمن يكتشف جوانب أخرى منها لا تزال خفية حتى الآن[٧].

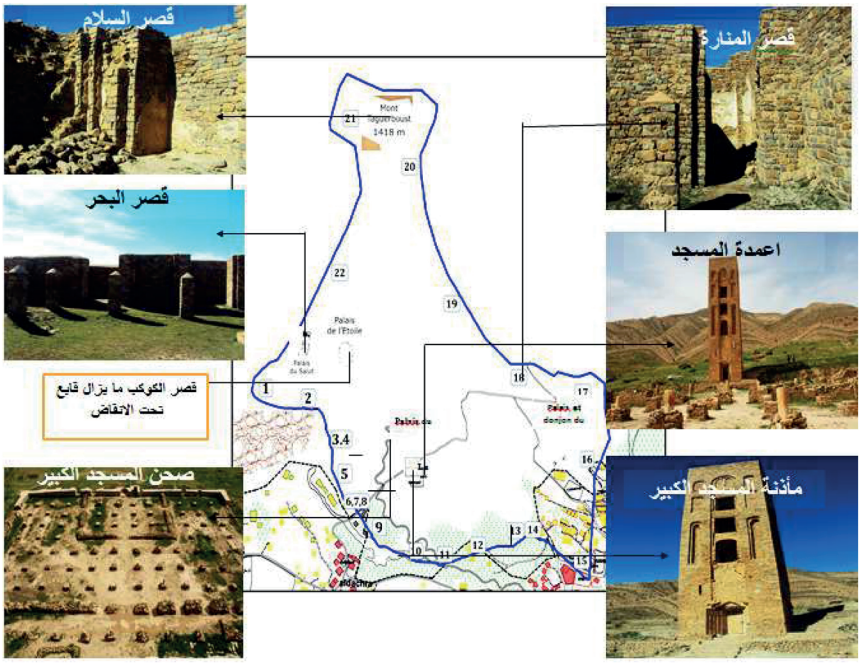

المخطط رقم (٠٣): الاطلال الاثرية و حدود حماية الموقع الاثري"قلعة بني حماد "،المصدر:PPMVSA، 2014+ معالجة.

نظرا لهذه الأهمية التاريخية والثقافية اضافة للمؤهلات الطبيعية من تنوع المناظر والمواقع الطبيعية العذراء والإعتدال المناخي، برمجتها السلطات المحلية لولاية المسيلة ضمن أهم ثلاثة اقطاب سياحية بالولاية (المسيلة ،بوسعادة ،المعاضيد) وتم دعمها بمخطط للتوسع السياحي ZET لتشجيع السياحة المحلية في المقام الأول وتنميتها من شمال البلاد خاصة في فصل الخريف والشتاء، وفي المقام الثاني الاجنبية في اطار سياحة الأعمال والمؤتمرات العلمية.

السنة / السياح	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٥
الجزائريون	٦٠٩٦١	٥٧٦٣٩	٦٤٦٩	٤٠٠٩٢	٢٣٧٢٣
الاجانب	١٠٧٥	٥٥٩٨	٢٧٧٢	١٥٢٦	١٤٢٠
المجموع	٦٢٠٣٦	٦٣٢٣٧	٩٢٤١	٤١٦١٨	٢٥١٤٣

جدول رقم (٠٢): احصائيات سياحة الموقع الاثري «قلعة بني حماد»، المصدر: مديرية السياحة لولاية المسيلة.

كما يبدو جليا من الارقام سالفة الذكر انها بعيدة كل البعد على الارقام الفعلية للمساهمة في صناعة سياحية حقيقية و ما ينتج عنها دفع بديناميكية التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية لأن الجانب السياحي بالولاية يعاني من عدة نقائص تتقاطع في كثير من النقاط بواقع السياحة بالجزائر نشخصها على النحو التالي[١٢]:

- العجز الكمي والنوعي لمرافق الإيواء السياحي بالولاية.
- افتقاد الثقافة السياحية عند المواطن المحلي.
- عدم توفير محيط مثير لاهتمام السائح (قلة الحفلات والاستعراضات، والتظاهرات ...).
- بطء سير إنجاز الدراسات و التنفيذ الميداني لمخططات التنمية السياحية المحلية[١].
- ضعف التنسيق بين الفاعلين المعنين بترقية السياحية (الديوان الوطني للسياحة ، الخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق ....).

٤. الوضعية الفزيائية الراهنة للموقع الاثري «قلعة بني حماد»

برغم القيمة التاريخية لهذا الموقع الاثري والدور الاقتصادي الذي يمكن أن يلعبه، يعاني من واقع مرير و تدهور مستمر مما يهدد باندثار هذا الارث الذي يمكن ان يؤدي الى اعادة النظر بتصنيفه كإرث انساني، ونلخص هذه الأسباب بالآتي :

- توقف عملية التنقيب وترميم مئذنة المسجد الكبير بالموقع عام ١٩٨٧-١٩٨٨م من طرف البعثة البولونية الجزائرية[٢] دون استئنافها فيما بعد، مع العلم ان هذه الحفريات لم تغطِ سوى ٤٣٪ من المساحة الكلية.
- ترك الموقع الاثري كفضاء مفتوح دون رقابة على التجاوزات مما ادى الى اختفاء ١٣٠ قطعة اثرية تم استرجاع ٦٤ قطعة ولا زال التحقيق قائماً الى يومنا هذا في ملابسات القضية بالإضافة الى عمليات حفر غير مرخصة[٣].
- استعمال الاسمنت المسلح في عمليات الترميم نظرا لعدم كفاءة مقاولات الانجاز الجزائرية في هذا المجال، وشح الميزانية المحلية المخصصة لترميم التراث العمراني.
- زحف المجال الحضري المجاور للموقع على مرأى من السلطات المحلية نظرا لوجود ٧١ وحدة سكنية ذات ملكية خاصة بمجال المحمية الاثرية دون قيد او شرط، اضافة لانجاز مشاريع بمجال المحمية الاثرية (ثكنة عسكرية، انبوب غاز، طريق ولائي، منطقة التوسع السياحي ZET).

١. تم انطلاق عملية اعداد مخطط التنمية السياحية لولاية المسيلة SDAT في ٢٠٠٩ م وصدقت عليه الجهات المعنية في ٢٠١٥م مع العلم ان افاق استراتيجيات هذا المخطط ٢٠٣٠م.
٢. بداية العشرية السوداء بالجزائر بعد الانسداد السياسي و إلغاء الانتخابات المحلية التي فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ سادت الفوضى والارهاب المدني بالجزائر.
٣. استرجاع ٦٤ قطعة أثرية فور التبليغ عن الحفريات غير المرخصة بالموقع الأثري «قلعة بني حماد». جريدة الإخبارية الجزائرية، العدد ٢١،١٩١٧/٠١/٢٠١٤.

عوامل التدهور		عوامل مرتبطة	المخاطر الناجمة								
			اضطراب في التوازن		تغير في التركيبة		تلـــــــــوث			تخريب	رمي نفايات
			الحراري	الماء	مود البناء	اشعاعات الضوئي	الكيميائية	الجسيمات	الكيائي	البيولوجي		
البيئة الطبيعية	المناخ الجاف	نقل الطاقة	*	*	*						
	ضغط البخار	نقل المياه	*	*							
	التساقط	الجريان السطحي ونفاذيته		*	*						
	الرياح	القوة الميكانيكية، نقل قارورات الغاز والجسيمات			*			*	*	*	
	الاشعاع الشمسي	نقل الغاز ، تفعيل الإشعاع الضوئي	*				*				
	مجرى المياه	الفيضانات		*							*
	المياه الجوفية	شبكات التغذية		*	*						
	التركيبة الجيولوجية	الزلازل									*
	النباتات	تطور الجذور			*		*			*	
	الحيوانات	الطمي والتعشيش			*		*			*	
البيئة العمرانية	النشاطات العمرانية	بناء، الحركة والاهتزازات، تهيئة تقنية، رمي نفايات	*	*	*		*	*	*	*	*
	الزوار	سرقة ، تخريب ، نقل بيولوجي وإشعاعي	*	*	*		*	*	*	*	*

جدول رقم (٠٣): العوامل البيئية لتدهور الموقع الاثري لـ «قلعة بني حماد» والأخطار الناجمة عنها، المصدر: PPMVSA، 2014.

لا تقل هذه الأضرار الناجمة عن العوامل الطبيعية شأناً عن نظيراتها العمرانية، لان التغير بطبيعة البيئية للمباني الاثرية يصيب هيكلها بتشوهات و تفاقمها يؤدي حتما الى تلف جزئي او كلي لهذه المباني حيث أن:

- هبوط التربة او انزلاقها يحدث هبوطاً غير متكافئ في أجزائه أو تعرضه للاهتزاز.
- الرطوبة النسبية المرتفعة التي تؤدي الى تفاعلات كميائية أهمها التحويلات الحمضية، وإذابة الأملاح القابلة للذوبان في الماء والتي توجد عادة في الأحجار الرسوبية (الحجر الجيري، الرملي) وحملها إلى الأسطح المكشوفة حيث تتبلور في الطبقات الخارجية لهذه الأسطح، كما تساعد أيضا على نمو الكائنات المجهرية التي لا تهاجم المواد العضوية فحسب، بل أيضا الأحجار.
- حركة الرياح التى تزيد من اضرر الأمطار والثلوج حيث تعمل الريح نتيجة تغير اتجاهها المستمر حول البناء بدفع الأمطار والثلوج إلى مناطق عميقة داخل الجدران مما يزيد من نسبة الرطوبة فيها.
- اشعة الشمس التي تؤدي الى جفاف محاليل هذه المباني بعامل التبخر مما يجعلها عرضة للتعري والتآكل نتيجة لتكدس الاملاح على السطح، كما ان ارتفاعها او انخفاضها يؤدي الى امتداد او انكماش فيولد ذلك تشققات بالمباني.
- الأمطار وخاصة الغزيرة منها والمحملة بالأحماض نتيجة الغازات الملوثة للجو مثل ثاني اكسيد الكربون التي تؤدي الى تلوث كميائي للمباني.

بعد استعراضنا لأسياب تدهور الوضع الفزيائي للموقع الاثري« قلعة بني حماد» التي تمثل مشهد احتضارها نؤكد بذلك فرضيتنا.

٥. التوسع العمراني للتجمع الحضري « بشارة» المجاور للموقع الاثري»قلعة بني حماد»

«بشارة» هي التجمع الحضري الرئيسي لبلدية المعاضيد منذ التقسيم الإداري ١٩٧٤ م ويقع ضمن دائرته الادارية أربعة تجمعات حضرية ثانوية، يمتد على مساحة ٢٥٨,٦٦هـ، يشغله ٥٨٧٣ نسمة حسب الإحصاء العام للسكن والسكان سنة ٢٠٠٨م، ما يعادل نسبة ٢٤,٢٩٪ من مجموع سكان البلدية ككل. مر هذا التوسع بعدة مراحل:

- المرحلة الاولى: تشكلت النواة الاولى لمدينة «بشارة» في ستينيات القرن الماضي فكانت عبارة عن مجموعة من المساكن الفردية بشكل غير مخطط له وكان العمران غير منتظم وبعيداً كل البعد على الموقع الاثري الذي كان ينتمي خلال هذه المرحلة الى المجال الريفي.
- المرحلة الثانية: توسعت النواة الاولى لمدينة «بشارة «نحو الجهة الشمالية الغربية في فترة ما بين ١٩٨٠-١٩٩٨ م بإنشاء تجزيئات ترابية (٧١+١٠٨ حصة) من الوكالة العقارية، إضافة للمساكن الاجتماعية الايجارية من ديوان التسيير والترقية العقارية. كان هذا التوسع مخططاً له غير انه كان يقترب من الجهة الجنوبية للموقع الاثري الذي بقي خلال هذه المرحلة في المجال الريفي.
- المرحلة الثالثة: منذ عام ١٩٩٨م الى يومنا هذا حيث توسعت مدينة «بشارة» على طول محور طريق الولاية، كانت برامج السكن الاجتماعي الإيجاري في اطار الخطة الخمسية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ الطابع الغالب في سياسة الإسكان.

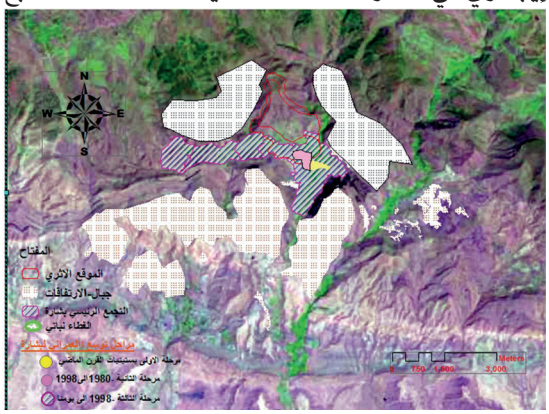

صورة رقم (٠١):الصورة الجوية للمجال الطبيعي ومراحل التوسع العمراني للتجمع الرئيسي «بشارة» والموقع الاثري «قلعة بني حماد »، المصدر atlas2,2017 + معالجة الباحثين ARCGIs.

يتم النسيج العمراني الحضري «بشارة «حاليا وفق مخطط التهيئة والتعمير المصادق عليه من الهيئات الرسمية ٢٠٠٤، إلا أن التطبيق الميداني لهذا الأخير يصطدم بعدة عوائق نلخصها فيما يلي:

محاط بمناطق جبلية متفاوتة الانحدار بين مستحيلة البناء والبناء بتكلفة عالية.

- وجود أودية وشعاب.
- محاط ببساتين وأراضٍ زراعية خصبة.
- توسيع مخطط حماية الموقع الاثري PPMVSA من ١٥٠ هـكتاراً إلى ٢٧١,٧٠ هكتار مما أدى إلى تداخل المجالين من الجهة الشرقية والجنوبية.
- اتجاه واحد للتوسع العمراني على محور الطريق البلدي المهيكل له.
- وجود ١٤٧ سكناً هشاً يشوه النسيج العمراني بنسبة ٢,٤٤٪ من إجمالي المساحة السكنية للتجمع[١].

الصورة رقم (٠٢): مبانٍ غير شرعية داخل الموقع الاثري «قلعة بني حماد»، المصدر الباحثين ٢٠١٧.

٦. النتائج:

من خلال ما سبق من التحليل العمراني يتبين لنا أن عملية التوسع العمراني تتم وفق مخطط استشرافي تتعدى آفاقه ٢٥ سنة حسب قانون التهيئة والتعمير ٢٩/٩٠، وتم إعادة مراجعة المخطط ساري المفعول سنة ٢٠٠٤ م قبل أن يحقق المخطط الاول أهدافه المعدة سنة١٩٩٠م أي بعد ١٤ سنة نتيجة تنفيذ البرامج التنموية بشكل ارتجالي دون رجوع للمخططات المصادق عليها شأنها شأن باقي التجمعات الحضرية بالجزائر[٢]، مما ادى إلى تراكم الأخطاء التقنية في المجال الحضري التي أخلت بالتخطيط الاستشرافي العام لهذه التجمعات الحضرية ولتضارب استراتيجيات مختلف المخططات و نخص هنا بالذكر مخطط حماية الموقع «بني حماد» ومخطط التهيئة والتعمير لبلدية المعاضيد، وهذا ما يؤكد فرضيتنا.

من خلال التحليل السكاني والتوسع المجالي لمجموع التجمعات الحضرية لبلدية المعاضيد والعوامل المؤثرة بها توصلنا إلى أن التجمع الحضري الرئيسي «بشارة» في حالة توازن مقابل وجود ٠٢ تجمعات غير مشبعة (الغيل ،جعونة)، إلا أنها تشهد تركيزاً في عملية التعمير على التجمع الرئيسي. ونعيد ذلك الى:

- **عامل التحضر:** لإثبات أفضلية احتلال الحيز الحضري، وتأتي هذه الأفضلية من خلال الطلب المستمر والحاجة الماسة لهذا الاستعمال في إشغال ذلك الحيز، اعطى للتجمع الحضري الرئيسي» بشارة « الاولوية

١. احصاء العام لسكن و سكان ٢٠٠٨.

٢. تصريح رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى . رقم ٠١ المؤرخة في ١٩ إبريل٢٠١٠ « لا بد من الإقرار بأن عشريتين من الاستهلاك المكثف للاحتـــــياطات العقارية (دون تخطيط استشرافي حقيقي، وتضاعف مستويات القرار الذي ساد، وخاصة في فائدة المساكن الفردية المفرط)، قد سبب تآكلاً شديداً لأراضٍ قابلة للتعمير كانت كفيلة باحتضان برامج تنموية غير مسبوقة، أرادها المواطنون لتلبية احتياجاتهم».

والافضلية للاستفادة من برامج تنموية مهمة موجهة للبلدية.

- **عامل النقل:** لعامل النقل أثر بالغ في عملية النمو والتوسع الحضري للمدن وتباعد أطرافها، فحيثما امتد شريان الطرق امتد العمران وتوسعت فعاليات السكان من خلال نقل الحركة من مركزها الى محيطها الخارجي، والعكس صحيح. فكان لمحور طريق الولاية رقم ٠٢ الرابط بين الطريقين الوطنين رقم ٤٠ و ٤٥ (ولاية المسيلة -ولاية البرج بوعريج) أثر كبير.
- **العامل الاقتصادي:** ترتبط حركة التطور الاقتصادي بشكل فاعل بعملية التحضر. اذ يعد النشاط الاقتصادي عاملا أساسيا في نشأة المستوطنات الحضرية ،حيث شهد التجمع الحضري «بشارة» ظهور العديد من الورش والوحدات الصناعية ذات الطابع المحلي والبسيط كنتيجة للنزوح الريفي.
- **العوامل الاجتماعية:** تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل كبير في التركيب الداخلي للمدينة ونظام توسعها المجالي خاصة اذا كانت المظاهر الاجتماعية السائدة من عادات وتقاليد وأعراف وقيم ذات موروث حضاري وثقافي قديم يتميز به سكان هذه المدن.

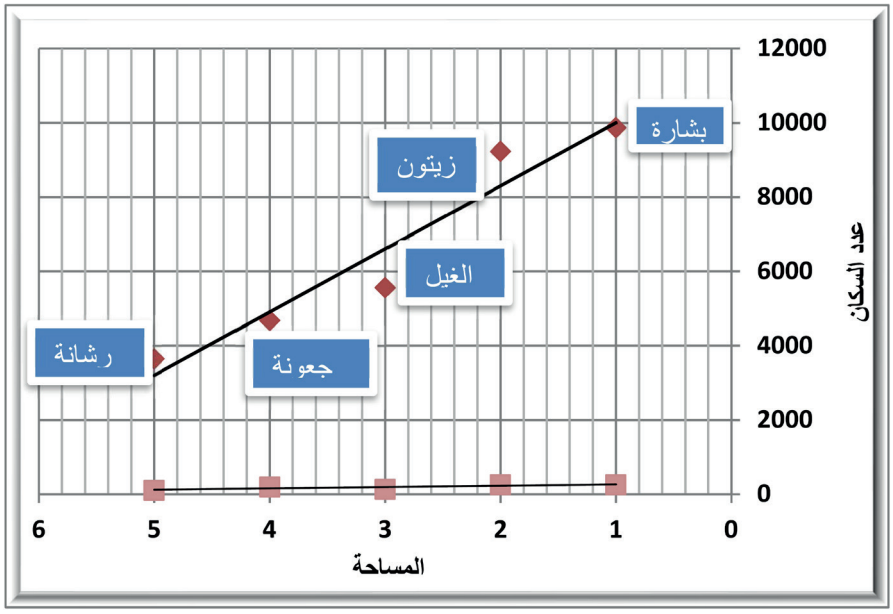

الشكل رقم (٠١): تصنيف التجمعات الحضرية لبلدية المعاضيد بطريقة ZEPH،المصدر اعداد الباحثين٢٠١٧.

لقد عُرف التوسع في المجال الحضري على أنه عملية انتشار و امتداد خارج حدود المدينة اي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية[١.].

كما عرف بأنه ميل السكان للاستقرار في المدن من جهة وتوسع المدن من جهة اخرى ولا سيما المدن الكبيرة. وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم، أو بشكل علمي ومخطط [٦].

مما سبق ووفقا لمفهومي التوسع المجالي الحضري يمكن القول إنه قد تحدث حالة من عدم التوافق بين هذا الاخير والاهداف العامة لتنمية هذه التجمعات الحضرية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية ...) ولا يكون ذلك الا في اطار تشريعي وقانوني واضح وملزم خلال كافة مراحل العملية التخطيطية.

٧. تحليل ومناقشة النتائج

برغم المجال الواسع والمتنوع لسياسات التعامل مع التراث العمراني، يمكن تأطيرها في ثلاث توجهات انطلاقا من استقراء حالة الدراسة للموقع الاثري « قلعة بني حماد » على النحو التالي:

• الاتجاه الاول:

ينظر إلى هذا التراث العمراني بنوع من التعظيم، ويدعو للمحافظة على معالمه الاثرية ويرفض أي تغيير أو تحديث ولو في اضيق الحدود. و لذلك تضافرت الجهود من منظمة اليونسكو وصنف الموقع الاثري « قلعة بني حماد « ضمن التراث الإنساني سنة ١٩٨٠م ، و دولة الجزائرية قننت حماية التراث و أعدت مخططات لذلك.

• الاتجاه الثاني:

يتبنى نزعة التطور والتقدم ويرى ان التراث العمراني جزء من المدينة المعاصرة و بالتالي لابد ان تطاله اثار هذا التطور. لذا يجب إفساح المجال أمام تطبيق مخططات دمجها في المجال العمراني والاجتماعي الحديث. و من خلال هذا الفكر تم تجسيد عدة مشاريع حضرية بمحيط المحمية الاثرية حتى لا تشكل حجر عثر امام التنمية العمرانية مما ادى الى تهديد تواجد الموقع الاثري «قلعة بني حماد».

• الاتجاه الثالث:

ينظر الى التراث العمراني على أنه كيان حي وإرث ثقافي متميز يجب المحافظة عليه مع عدم اغفال ضرورة تلاؤمه مع التطورات الحالية، الامر الذي يستدعى التعامل مع هذا الكيان بكافة ابعاده وعلاقاته الوظيفية من دون الاخلال بخصوصية المجالات. و هذا ما حاولنا التوصل إليه باقتراحاتنا.

٨.اقتراحات

استندنا لواقع مشخص وتبويب معطياته بقاعدة البيانات الجغرافية بنظم المعلومات الجغرافية Arc gis لكل من الموقع الاثري والتجمع الحضري، فكانت الصور الآتية بعد عمليات النمذجة المكانية التي أجريت عليها.

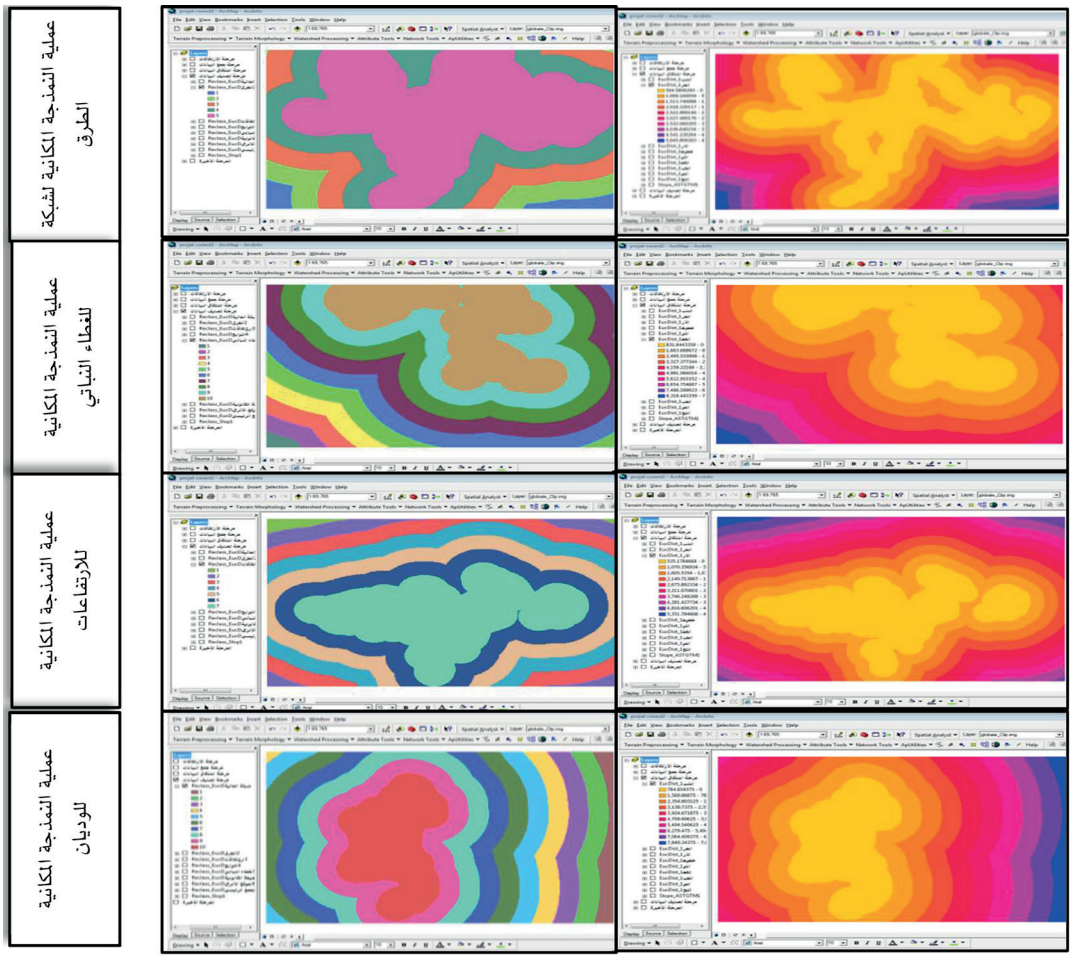

صورة رقم (٣): عمليات النمذجة للعناصر العمرانية للتجمع الحضري «بشارة» والموقع الأثري «قلعة بني حماد»، المصدر معالجة الباحثين arcgis 2017.

بعد نتائج التحليل المكاني لقاعدة البيانات الجغرافية تم تحديد معايير وشروط محددة من أجل اقتراح الاتجاه المستقبلي الامثل لتحويل الامتداد المجالي الحضري بعيداً عن الموقع الاثري «قلعة بني حماد « من جهة، وقلب الواقع العمراني الحالي الى واقع افضل (نسيج عمراني متصل) من جهة أخرى. فكان ما يلي:

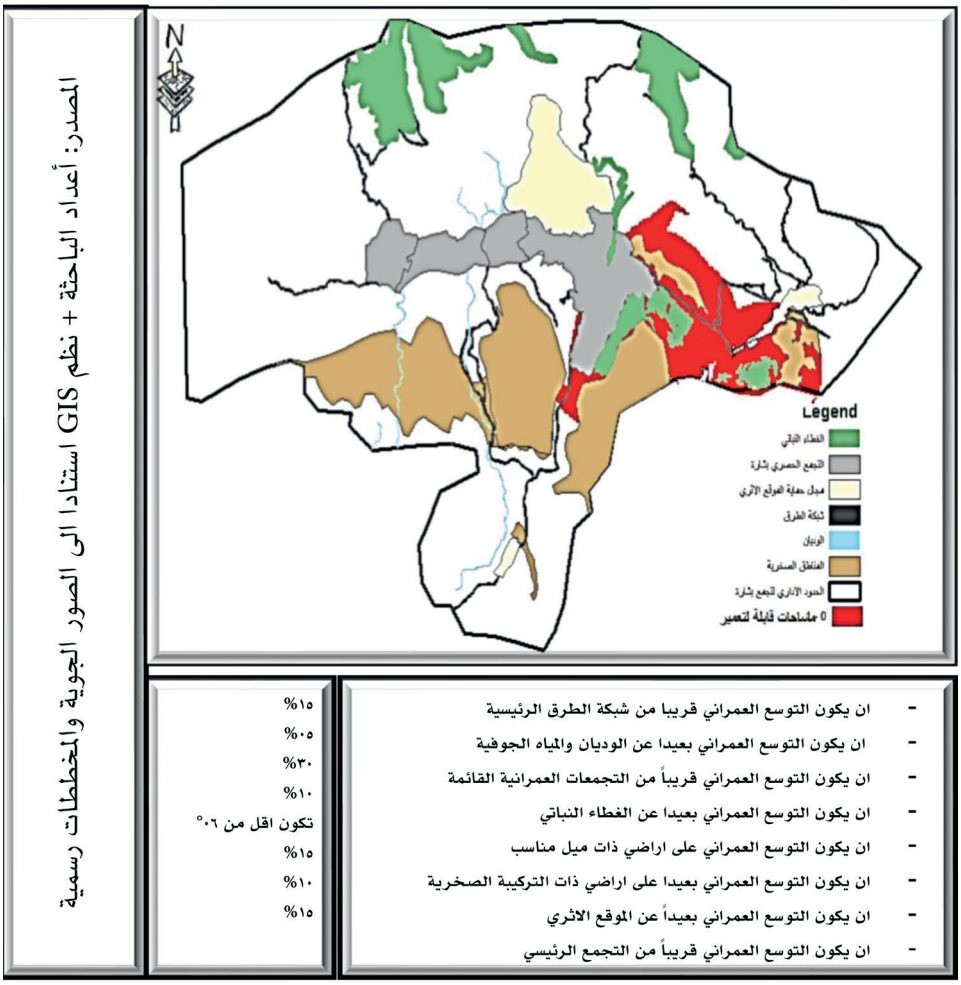

الصورة رقم (٤): نموذج المقترح لعملية التوسع العمراني لتجمع الحضري «بشارة «و حماية الموقع الاثري «قلعة بني حماد»»، المصدر معالجة الباحثين Arcgis 2017

لضمان فعالية العمل التخطيطي وتنفيذه، عززنا مقترحنا البياني بمجموعة من الاقتراحات:

- اعادة انتشار التوسع العمراني من التجمع الرئيسي نحو التوابع الحضرية ببلدية المعاضيد حتى نضمن التوازن المجالي.
- ترسيخ مبدأ التسيير اللامركزي وانتهاج مبدأ المجتمع المحلي أساس التنمية الحضرية وإشراك كل الفاعلين الحكوميين المحلين والمدنيين بعملية الحفاظ على التراث العمراني المحلي لانهم اكثر وعياً بأهميته وحرصاً عليه.
- الاستفادة من اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي 1972 لرد الاعتبار لهذا الارث ببرامج دولية استعجاليه.
- رفع مستوى التنسيق والتشاور في اعداد مختلف المخططات التنموية الحضرية لتجنب تضارب توجهاتها واستراتيجياتها.
- تحويل العوائق الطبيعية والاصطناعية لمكتسبات تنموية بإعادة توظيفها لتنشيط قطاع السياحة بالمنطقة وتنويع الواجهات السياحية (السياحة التراثية، السياحة الجبلية ، السياحة شتوية، سياحة الأعمال ...) لتوفير موارد جديدة لتنفيذ العمليات العمرانية لإعادة الاعتبار لهذا الارث العمراني (ترميم وتجديد) كخطوة اولى لتستعمل هذه الموارد المالية للتنمية المحلية كخطوة ثانية.
- التوعية الجماهيرية بأهمية هذه المناطق التراثية ووجوب التجاوب مع المخططات التنظيمية والمشاركة الفعلية بعملية حفاظ ورد الاعتبار.

المختصرات

PPMVSA: مخطط حماية و تثمين المعالم و المواقع الاثرية.

ZET : مخطط منطقة التوسع السياحي.

PDAU: مخطط العام لتهيئة و التعمير.

2alsat: وكالة القمر الفضائي الجزائري للاتصالات.

شكر: أتقدم بالشكر لكل الهيئات الحكومية بولاية المسيلة التي قدمت لنا المعلومات اللازمة لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر المفتش العام بمديرية السياحة السيد شاكي عبد الحق والمكلف بعملية إعداد مخططات حماية المواقع الاثرية والطبيعة بمديرية الثقافة السيد مزعاش، والمهندس الرئيسي بمديرية البناء والتعمير السيدة أميرة -شكرا جزيلاً.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم بختي، (الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة، الأطروحة، التقرير، المقال))، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٥،ص٢٦.

- احمد ابو الهجاء، (اساليب و معايير حماية التراث العمراني و المعماري – دراسات و خبرات تطبيقية-)، منشورات فلادفيا، قُبل للنشر بتاريخ ٢٠١١/٠٥/٠٩.ص ص ١٠-١٦.

- عبد الحليم عويس، (دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري)، الطبعة الثانية مكتبة الاسكندرية، مصر،٩٩١، ص٩٧.

- عبد الواحد المهداوي،(حماية التراث بالمغرب –مقاربة تاريخية وقانونية -)، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، الرباط، المغرب ،٢٠١٦،ص ص ١٩٣-١٩٥.

- مصطفى بن حموش (سياسة الحفاظ على التراث العمراني بين دوافع التعمير وموانع الحماية)، مؤتمر المدينة والتنمية المستديمة بالمسيلة ،الجزائر .٢٠١٢.

- عبد الرزاق حسن، (جغرافية المدن)، مطبعة أسعد. بيروت، ١٩٨٧،ص٤٢.

- مديرية الثقافة، (قلعة بني حماد منارة حضارية) ديوان الطابعة بالمسيلة، الجزائر،١٩٩٠، ص ص ١٠-٢٣.

- مزالي محمد، وبن سلامة البشير، (تاريخ افريقية الشمالية)، الدار التونسية للنشر، تونس، من دون تاريخ النشر، ص ١٣.

- ناهد نجا عباس الابياري، (النمو العمراني للمدن المصرية و تأثيره على المناطق الاثرية)، رسالة دكتوراه ،جامعة طنطا، مصر ،٢٠٠٦، ص ص ٨٣-١٠٥.

- وكالة القمر الفضائي الجزائري للاتصالات 2017. 2alsat.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- P21.. .1967 (grottman, h.(john willey and sons. USA: press new york.

- kamil khan mumtaz (the walled city of lahore – up grading conservation) .1983 .pp45-61

- Salima, s., boudjemaa, k., & (le développement du tourisme à relever les défis de l'économie locale à wilaya de m'sila réalite et perpectives). congrés international sur les des tinations sur les des tinations touristiques competitivite et initiatives temps de crise. palmas: universite de palmas..12-13/12/2013.

Received: 17/02/2018 *Accepted: 03/05/2018*

Urban Heritage Between Expansion of Neighboring Urban Communities and Necessity of Preservation:

A case Study: Al-Ma'adeed Municipality, Algeria.

[1]Salima Soshi & [2]Bou Jomaa Khalafallah

[1]E-mail: salimasadz@gmail.com

Abstract

Due to the social, economic and even political changes undergone by urban communities that have great impact on the use of urban space as an inevitable result of the growing needs of the population for the implementation of development programs for the rise of the urban level of the community.

The scarcity of viable urban land for reconstruction led to an urbanization of urban centers in neighboring areas assigned to other functions specifically archaeological sites. This extension has become a real danger for them and threatens their existence despite their cultural dimension and economic importance. Between determinism of urban extension and the need to preserve the architectural heritage, planners and managers of cities are in a dilemma. Our choice of the archaeological site of the «Qalaa Beni Hammed»Algerian as an example is made to study the risks that expose it to danger because of the proximity extension of urban areas in a manner that goes opposite to the plans, or their expansion is randomly achieved.

Based on the descriptive and analytical methods associated to a legal approach to management, we will highlight the impact of this issue and its implications on the city of «Bechara» and the consequences resulting from lack of control in the planning system and its collateral effects on other sectors, including the archaeological site of «Kalaa of Beni Hammad.»

In this view, we go through this research paper to study the impacts of extending the current and future space of proximity urban areas in the municipality of Maadid, on the archaeological site of «Qalaa Beni Hammed» as a model, giving alternatives to the existing urban expansion plans on the one hand, and the search for ways to value this heritage on the other, according to the standards inspired by the depth and accumulation of our urban and architectural heritage, with the introduction of ideas for successful experiences, reformulated according to the requirements of the urban identity.

Keywords: Architectural Heritage - preservation needs - urban expansion - Archaeological site «Qalaa Beni Hammed».